

خروج 893 مليون دولار من أدوات الدين يدفع الدولار فوق 50 جنيهاً ويفضح هشاشة الأموال الساخنة



الثلاثاء 14 يوليو 2026 04:00 م

سجلت البورصة المصرية، الساعات الماضية، صافي بيع للعرب والأجانب بقيمة 893 مليون دولار في السوق الثانوية للدين الحكومي، بالتزامن مع تجاوز الدولار 50 جنيهاً، لتكشف هشاشة الاستقرار القائم على الأموال الساخنة

ويضع هذا الخروج المفاجئ المواطن أمام فاتورة جديدة، إذ تتحول مغادرة المستثمرين لأدوات الدين إلى ضغط على الجنيه وارتفاع في أسعار الغذاء والدواء والنقل، بينما تواصل الحكومة تقديم التدفقات المؤقتة باعتبارها نجاحاً اقتصادياً

هروب عند أول أزمة

وبحسب البيانات، جاءت موجة البيع بعد تدفقات إيجابية كبيرة خلال الأسابيع الماضية، ما يوضح أن رؤوس الأموال التي دخلت بحثاً عن الفائدة المرتفعة قادرة على المغادرة خلال ساعات عند أول تصعيد إقليمي

وبالتالي، لا يمثل رقم 893 مليون دولار حركة عابرة داخل سوق مالية محدودة، بل إنذاراً بشأن اعتماد الدولة على مستثمرين لا يربطهم بالاقتصاد إنتاج أو مصانع أو التزام طويل الأجل

كما أن استهداف السفن في مضيق هرمز وتجدد التوترات بالمنطقة دفعا المستثمرين إلى تقليل المخاطر، فزاد الطلب على الدولار وتحولت أدوات الدين المصرية من وجهة جاذبة إلى أصل قابل للبيع السريع

ولزيادة وضوح المفارقة، سجل العرب والأجانب صافي شراء بقيمة 8.76 مليار دولار خلال يونيو، قبل أن تنقلب الحركة إلى بيع كثيف يكشف سرعة تبدل الثقة عندما تتغير الظروف السياسية والأمنية

لذلك، فإن الحكومة التي تحتفي بدخول مليارات الدولارات مطالبة أيضاً بتفسير مخاطر خروجها، لأن الأموال الساخنة لا تمنح الاقتصاد مناعة حقيقية، بل تضيف قناة سريعة لانتقال الصدمات الخارجية إلى الداخل

ومن ثم، يرتبط استقرار الجنيه بقرارات مستثمرين يراقبون العائد والمخاطر لحظة بلحظة، فإذا ارتفعت احتمالات الحرب أو زادت جاذبية الدولار العالمي، تحولت التدفقات إلى موجة خروج تضغط على السوق المحلية

غير أن المشكلة لا تكمن في الاستثمار الأجنبي ذاته، بل في تفضيل الأموال القصيرة على الاستثمار المنتج، بما يجعل الدولة تدفع فوائد مرتفعة مقابل سيولة مؤقتة لا تضيف طاقة صناعية أو فرص عمل

علاوة على ذلك، سجلت الأموال الساخنة صافي شراء بلغ 11.66 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2026، وهو حجم يجعل أي تخارج واسع لاحقاً قادراً على إرباك سعر الصرف والاحتياطي

الجنيه يدفع الثمن

وبناءً على ذلك، يظهر حاجز 50 جنيهاً بوصفه نتيجة مباشرة لتوتر الطلب على العملة الأجنبية، بعدما بلغ أعلى سعر للدولار 50.43 جنيه للبيع في بنك أبوظبي الإسلامي خلال تعاملات الاثنين

وفي السياق نفسه، سجل البنك المركزي 50.16 جنيه للشراء و50.30 للبيع، بينما تقاربت الأسعار داخل البنوك الكبرى، بما يؤكد أن الارتفاع لم يكن حالة منفردة أو تسعيرًا استثنائيًا لدى مصرف واحد

وفوق ذلك، يتحول كل ارتفاع في الدولار إلى إعادة تسعير سريعة للسلع والخامات المستوردة، حتى قبل استيراد دفعات جديدة، لأن التجار والمنتجين يحمون أنفسهم مبكرًا من توقعات زيادة التكلفة مستقبلاً

وعليه، يدفع المواطن ثمن خروج المستثمر الأجنبي مرتين، الأولى عبر ضعف الجنيه وارتفاع الأسعار، والثانية عبر الفوائد المرتفعة التي تتحملها الموازنة العامة لجذب تلك الأموال إلى أدوات الدين الحكومية

ومع ذلك، لا تعني جلسة بيع واحدة انهيارًا ماليًا شاملاً، لكنها تكشف ضعف الرواية الرسمية التي تربط الاستقرار بحجم التدفقات، من دون الاعتراف بأن هذه الأموال قابلة للانسحاب عند أول اضطراب

إضافة إلى ذلك، يضغط ارتفاع الدولار على فاتورة استيراد الوقود والقمح والدواء ومستلزمات الإنتاج، ما يهدد بموجة تضخم جديدة تلتهم الأجور المحدودة سريعًا وتوسع الفجوة بين دخول الأسر وأسعار احتياجاتها

ومن ناحية أخرى، تستفيد الأموال الساخنة من أسعار الفائدة المرتفعة، ثم تحول أرباحها إلى الدولار عند الخروج، بينما تبقى الخزنة العامة مطالبة بسداد عوائد ضخمة تقلص الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات

على الجانب المقابل، تقول الحكومة إن تدفقات الاستثمار في الدين تساعد على توفير العملة الأجنبية وتمويل الموازنة، لكن هذه الفائدة قصيرة الأجل تتحول إلى خطر عندما يصبح الاستقرار رهين استمرارها بلا انقطاع

اقتصاد تحت رحمة المضاربين

ثم إن صافي المشتريات المسجل منذ بداية 2026 بلغ نحو 11.6 مليار دولار، ما يعني أن الاقتصاد المصري يحمل داخله كتلة كبيرة من السيولة المتحركة التي تستطيع الضغط على الجنيه عند تبدل المزاج العالمي

وبصورة أوسع، تكشف الأزمة أن صدمات مضيق هرمز لا تبقى خارج الحدود، لأن مصر تستورد الطاقة والسلع وتعتمد على المرور الآمن والتدفقات الأجنبية، فتنتقل التوترات فورًا إلى الدولار والأسعار والدين

كذلك، يهدد استمرار التصعيد برفع تكاليف الشحن والتأمين والطاقة، وهي عوامل تضيف طلبًا جديدًا على العملات الأجنبية، بينما يصعب على الصادرات والتحويلات والسياحة تعويض الضغط إذا امتدت الأزمة لفترة طويلة

وفي المقابل، لا يملك المواطن أدوات للحوط التي يملكها المستثمر، فهو لا يستطيع نقل مدخراته بسهولة أو تعويض راتبه، لذلك تظهر آثار الأزمة عليه في المائدة والعلاج والمواصلات قبل التقارير الرسمية

أما البنك المركزي، فيواجه معادلة صعبة بين ترك الجنيه يتحرك وفق العرض والطلب، أو استخدام أدواته لتخفيف التقلبات الحادة، مع تجنب استنزاف الموارد أو إعادة إنتاج سوق موازية للعملة

وفي الوقت ذاته، تحتاج السياسة المالية إلى تقليل الاعتماد على الاقتراض مرتفع الكلفة، لأن جذب المستثمر عبر العائد الاستثنائي يرفع خدمة الدين ويزاحم القطاع الخاص ويجعل الموازنة أكثر حساسية لتقلبات الأسواق

وأخيرًا، لا يصنع الاستقرار الحقيقي تدفق بمليارات الدولارات إلى أذون الخزنة، بل تصنعه زيادة الصادرات والإنتاج والاستثمار المباشر، وهي موارد أبطأ في الدخول لكنها أقل قابلية للهروب عند أول أزمة

وفي المحصلة، يختصر خروج 893 مليون دولار وصعود الدولار فوق 50 جنيهًا مأزق الاقتصاد، إذ تحتفي الحكومة بالأموال الساخنة حين تدخل، ثم يدفع المصريون ثمنها عندما تغادر وتترك الجنيه والأسعار تحت الضغط